



لن يطويهم
النسيان
المفقودون في لبنان



منظمة العفو
الدولية



© al-Akhar

إن آلاف الأشخاص الذين اختفوا إبان الحرب الأهلية الأليمة التي عصفت ببلدان في الفترة 1975-1990 وما تلاها لا يزالون مختفين. وقد احتُجز بعضهم على أيدي مختلف أطراف النزاع، وربما قُتل آخرون في أتون القتال أو علقوا في المجازر التي تخللت الحرب ودُفِنوا في مقابر جماعية، حيث لا تزال جثثهم مجهولة الهوية، بينما «تبخّر» آخرون بكل بساطة. ونتيجة لذلك، فإن ذويهم يكابدون آلاماً لا نهاية لها، وهم مصممون على الكشف عن حقيقة ما حدث لهم.

معلناً عن ظهور أحبائهم، أو يأتيهم بخبر ما عنهم على الأقل.

وتحدثت منظمة العفو الدولية مع العديد من أقرباء المفقودين خلال زيارة بحثية إلى لبنان في أكتوبر/ تشرين الأول 2010، واطلعت على بعض محنهم التي مروا بها؛ وهي إذ توردها في هذا التقرير، يحدها الأمل في أن تساعد هذه الوثيقة في سعيهم الدائم إلى نشدان الحقيقة والعدالة.

استمر حتى عام 2005؛ وتحولات في التحالفات الداخلية والخارجية. وأسفرت عن عمليات نزوح جماعية وعمليات انتقال للأشخاص بين الجماعات وعبر الحدود. وقُتل آلاف الأشخاص بصورة غير مشروعة، وذهب آلاف آخرون ضحايا لعمليات الاختفاء القسري والاختطاف وغيرها من الانتهاكات. إن عجز الدولة اللبنانية عن الاضطلاع بأية سيرورة تتعلق بالحقيقة والعدالة والمصالحة، مقروناً بعجز مشابه للدول الأخرى ذات الصلة بالنزاع، يعني أن مصير آلاف الأشخاص لا يزال طي المجهول، وأنه لم يتم التعرف على هوية الجناة وأنهم أفلتوا من العقاب.

وقد عاشت عائلات المفقودين تحت وطأة معاناة سببها فقدان أحبائهم وانعدام اليقين بشأنهم لمدة تزيد على 30 عاماً. فهي لا تعرف ما إذا كانوا في غياهب الموت أم على قيد الحياة، ولا تستطيع القيام بعملية دفن كريمة لرفاتهم أو إعلان الحداد اللائق بهم. كما أن عائلاتهم تكافح من أجل البقاء بسبب المشكلات القانونية والمالية والإدارية الناجمة عن عدم الكشف عن مصير أبنائهم المفقودين. ويعيش العديد من أفراد هذه العائلات على أمل دائم في أنهم سيسمعون ذات يوم طرقة على أبوابهم أو رنيناً لأجراس هواتفهم،

لقد كانت الحرب الأهلية في لبنان سلسلة من النزاعات المترابطة التي شملت أطرافاً عديدة مختلفة، لبنانية وغير لبنانية. وكان لها أبعاد قومية وأيديولوجية وطائفية، تحالفت بعضها في معارضة اللاجئين الفلسطينيين أو دعمهم، ووضعت الطوائف اللبنانية المختلفة في مواجهة بعضها بعضاً. كما جرّت الحرب الأهلية تدخلاً مسلحاً مباشراً من جانب الدولتين الجارتين الأكثر نفوذاً، وهما إسرائيل وسوريا، وغالباً ما اتخذ ذلك التدخل شكل تحالف مع الفصائل اللبنانية المختلفة. وقد شملت تلك الفصائل القوات اللبنانية التي استندت في البداية إلى ائتلاف ضم حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار؛ وحركة أمل وحزب الله الشيعيين؛ والحزب الاشتراكي التقدمي الدرزي؛ وحركة المرابطون السنية؛ وعدة أحزاب علمانية عابرة للطوائف. كما كانت الجماعات المسلحة الفلسطينية، ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، تتمتع بالقوة. وعملت ميليشيا أخرى، عُرفت باسم جيش لبنان الجنوبي، مع إسرائيل في جنوب لبنان.

وشهدت الحرب الأهلية غزواً واحتلالاً من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية، التي انسحبت أخيراً في عام 2000؛ ووجوداً عسكرياً سورياً طويلاً

الحياة بدون الزوج المفقود

تحدثت وباد حلواني، مؤسسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، مع منظمة العفو الدولية عن حياتها بعدما أخذ زوجها عدنان مصباح حلواني من منزله في بيروت في سبتمبر/أيلول 1982 على أيدي أفراد الاستخبارات العسكرية اللبنانية، على ما يبدو. وقد تركت بذلك لتنشئة طفلها بمفردها عندما كان أحدهما في السادسة والثاني في الثالثة من العمر. وقد تحدثت عن «زوال الدفع» في منزلها عقب اختفائه، وشعورها «بفقدان التوازن». وقالت إنها لم تعرف «كيف تحمي الطفلين من القذائف» وإنها «ناهت في أجوبتها عن أسئلة لا تنتهي» عن والدهما، والتي لم يكن لديها أية ردد عليها.

واستناداً إلى خبرتها ومن خلال معرفتها للعديد من عائلات الأزواج المفقودين على مدى أكثر من 28 عاماً، حدثت وباد حلواني المشكلات التي تواجه مثل هذه العائلات على مستويات ثلاثة، بالإضافة إلى الأشخاص ذوي الصلة بحزنها وحزن عائلتها، وهي: المستوى الشخصي والاجتماعي؛ والمستوى القانوني والإداري؛ والمستوى الاقتصادي.

وعن المستوى الشخصي والاجتماعي تقول إن المرأة التي فقدت زوجها تصبح امرأة لا متزوجة ولا عزباء، ولا هي مطلقة ولا أرملة. وأثناء كل هذا الوقت ستواجه مشكلات وعقبات عويصة نات صلة بالوضع المتدني للمرأة.

وعلى المستوى القانوني والإداري، تقول: مثل هذه المرأة لا تستطيع صرف نقود زوجها ولا التصرف في ممتلكاته، كبيع سيارته، حيث أنها لا تملك توكيلاً يسمح لها بفعل ذلك. ولا تستطيع استخراج جواز سفر لنفسها أو لأطفالها، إذا كانوا تحت سن الثامنة عشرة؛ حيث يجب أن يكون ولي الأمر هو الأب أو، في حال غيابه، الجد أو، في حال غيابه، أحد الأعمام - على الرغم من أن الأم هي التي تقوم بتربية الأطفال.

أما على المستوى الاقتصادي، فتقول وباد حلواني إن معظم الأشخاص المفقودين ينتمون إلى عائلات فقيرة. ولذا فإن فقدان المعيل كان له آثار مدمرة، وفي العديد من الحالات كانت العائلات غير قادرة على تغطية الاحتياجات اليومية الأساسية، ومنها المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية وتكاليف التعليم.



أعلاه: وباد حلواني أمام صور لعدد من الأشخاص المفقودين منذ الحرب الأهلية في الفترة 1975 - 1990.

الغلاف: أمينة عبدالحصري تحمل صورة لابنها أحمد زهدي الشرقاوي المفقود منذ عام 1986 (انظر الصفحة 5).

تعريفات والتزامات

المفقودون هم الأشخاص الذين لم يتيين مصيرهم نتيجة لنزاع مسلح أو عنف داخلي. وهؤلاء يشملون الأشخاص الذين فقدوا بعد احتجازهم من قبل أطراف النزاع؛ والأشخاص الذين قُتلوا ولم يُعثَر على جثثهم والتعرف عليها؛ والأشخاص الذين فقدت عائلاتهم كل اتصال بهم ولا تزال مصائرهم وأماكن وجودهم مجهولة.

الاختفاء القسري بحسب تعريف الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي وقع عليها لبنان ولكنه لم يصدق عليها بعد، هو «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم

على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بانز أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون». وعندما لا تكون الدولة أو موظفوها، بمن فيهم الميليشيات المسلحة، قد لعبت أيًا من الأدوار المذكورة آنفاً، فإن الشخص يعتبر عموماً شخصاً مفقوداً نتيجة للاختطاف، وليس ضحية للاختفاء القسري.

إن عمليات الاختفاء القسري، عندما ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منظم ويكون موجهاً ضد السكان المدنيين، تعتبر جرائم ضد الإنسانية ومن الجرائم الأشد فظاعة.



«كيف يمكن لشخص كان يحاول الدفاع عن أرض بلاده أن يلقي هذا التجاهل من حكومته الآن؟». هذا ما تقوله سونيا عيد، التي كان نجلها جهاج جورج عيد، وهو جندي في الجيش اللبناني، في العشرين من العمر عندما اختفى في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 1990. وقيل إنه أصيب بجروح وأسر في منطقة الحدث بجبل لبنان إثر مصادمات مع القوات المسلحة السورية، ثم نُقل إلى سوريا. ويُعتقد أن تسعة عشر جندياً لبنانياً آخرين وكاهنين ما زالوا في عداد المفقودين منذ ذلك اليوم.

ولدى سونيا عيد ملف كبير لاينها يجعلها واثقة من أنه «على قيد الحياة هناك». بيد أن سوريا لم تعترف باعتقاله. وفي عام 1995، قام ضباط من المخابرات العسكرية اللبنانية بزيارتها وإبلاغها بأن ابنها كان محتجزاً في سوريا، ولكن نفي المسؤولون اللبنانيون، في اليوم التالي، حدوث الزيارة والمعلومات التي قدمت في هذا الشأن. وقالت، وهي واثقة تماماً، «أنا متأكدة أنه سوف يعود».

حقوق العائلات

■ ينبغي الاعتراف بعائلات المفقودين على أنها من ضحايا النزاع المسلح؛ كما ينبغي احترام حقها في الحصول على المعلومات وفي المساءلة والاعتراف بالانتهاكات التي ارتُكبت؛

■ إن عدم إبلاغ العائلات بمصائر وأماكن وجود أبنائهم الذين فقدوا بسبب النزاع المسلح يعتبر انتهاكاً للحق في الحياة العائلية؛ كما أن التقاعس المنهجي والمستمر عن إبلاغ العائلات بتلك المعلومات يعتبر نوعاً من المعاملة القاسية واللاإنسانية؛

■ من حق الضحايا وعائلاتهم طلب المعلومات بشأن الأسباب المؤدية إلى ارتكاب انتهاكات إبان النزاعات المسلحة، والحصول عليها.

«بموجب القانون الدولي [إن الحق في معرفة الحقيقة يشمل معرفة الحقيقة التامة والكاملة بشأن الحوادث التي وقعت... وفي حالات الاختفاء القسري والأشخاص المفقودين، فإن هذا الحق يشمل الحق في معرفة مصير الضحية ومكان وجوده.»
المفوض السامي للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، 12 مارس/أذار 2010.

وبموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان:

■ فيما يتعلق بأوضاع النزاع المسلح، فإن للعائلات الحق في معرفة مصير أبنائهم؛

■ يتعين على كل طرف من أطراف النزاع المسلح أن يتخذ جميع التدابير الممكنة للكشف عن الحقيقة بشأن الأشخاص الذين فقدوا نتيجة للنزاع، ونشر كل المعلومات ذات الصلة بمصيرهم أو أماكن وجودهم؛

■ يتعين على الدول فتح تحقيقات عاجلة ووافية ومستقلة ومحيدة في انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يتم الإبلاغ عنها أثناء النزاع وبعده، وتقديم الجناة المزعومين إلى المحاكمة إذا توفرت أدلة كافية؛



ماري منصوراتي تشير إلى صورة ابنها داني الذي اختفى في العاصمة السورية دمشق في 9 أو 10 مايو/أيار 1992. فقد أوقف ثلاثة أشخاص بزعي مديني داني وأخاه بيير عندما كانا يقودان سيارتهما، واقتادوا داني بعيداً في سيارتهم. وثمة أبناء غير مؤكدة تشير إلى أنه قد اقتيد إلى مركز مخابرات القوات الجوية في دمشق. وتزعم بعض التقارير بأنه قد لقي حتفه تحت وطأة التعذيب في مطلع عام 1994؛ وأخرى تشير إلى أنه قد أُعدم. وفي يوليو/تموز 1994، أُخبرت الحكومة السورية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والإعدام الفوري أو التعسفي، أن داني قد تمت محاكمته وأدين بتهمة التجسس وحُكم عليه بالإعدام. ولم تر ماري وعائلتها داني أو تسمع منه منذ زيارته إلى دمشق، ولم تحصل على أي توضيح من قبل الحكومة السورية بشأن مصيره ومكان وجوده.

«نحن جميعاً نريد استعادة أبنائنا»

لا تزال أمينة عبد الحصري، المعروفة باسم «أم أحمد»، تناضل بلا كلل أو ملل من أجل الكشف عن الحقيقة بشأن ابنها المفقود على الرغم من كبر سنها، حيث بلغت الثامنة والسبعين.

«وُلد ابني أحمد زهدي الشرقاوي في عام 1964، ولم يكن لديه اهتمام بالسياسة، كان يعمل في مجال الكهرباء والبناء، وعندما لا يكون العمل متوفراً كان يبيع السجائر في الطرقات. حتى أنه لم يكن يشاهد الأخبار، وإنما يفضل قراءة كتاب باللغة الإنجليزية.

«وذات ليلة، في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 1986، سمعنا طرقات على باب منزلنا الواقع بالقرب من الرملة البيضاء [في غرب بيروت]. كان الطارقون رجالاً من حركة أمل، اقتادوا أحمد إلى برج المر [وهو مبنى شامخ مشهور يقع في وسط بيروت، استخدمته حركة أمل أثناء الحرب كقاعدة عسكرية ومركز اعتقال].

«واكتشفنا أنه تم تسليم أحمد إلى السوريين وأنه نُقل إلى فرع التحقيق العسكري في دمشق؛ ولديّ الأوراق التي تثبت ذلك. لقد ذهبنا إلى كل مكان في سوريا وفي لبنان بحثاً عنه.

«أريد أن أسترجع ابني - كلنا نريد استرجاع أبنائنا حتى لو كانوا في الأفغان. ربما يكون قد فارق الحياة. لا أعرف، لكنني لو استرجعت جثمانه، لدفنته إلى جانب والده.»



© Amnesty International



© Amnesty International

أعلاه: أمينة عبد الحصري تحمل بطاقة عليها صورة ابنها أحمد زهدي الشرقاوي. وتقول البطاقة: «إلى متى!! المعتقلون اللبنانيون في السجون السورية». ولدى العديد من العائلات أدلة على أن أحبائهم ربما نُقلوا إلى سوريا؛ وبالنسبة لآخرين، فإن اعتقالهم هناك ربما يمثل بصيص الأمل الوحيد في بقائهم على قيد الحياة.



© Amnesty International

برج المر ذو السمعة السيئة بوسط بيروت، استخدمته حركة أمل وغيرها إبان الحرب الأهلية كقاعدة عسكرية.

التغطية على الحقيقة أو الكشف عنها؟

لم تفعل السلطات اللبنانية شيئاً يُذكر من أجل تحديد مصائر وأماكن وجود الأشخاص المفقودين، ولم تفعل شيئاً بالمرّة من أجل تقديم الجناة إلى العدالة، على الرغم من حجم وخطورة القضية والجهود المتواصلة التي بذلتها العائلات في هذا السبيل.

وذكر أن تقريراً أعدته الشرطة في عام 1991 سجّل 17,415 حالة «اختفاء»، ولكن لم تُنشر تفاصيل أخرى كثيرة بهذا الشأن، كما أن الرقم المذكور مختلف عليه، وأنشأت السلطات فيما بعد لجنّتين، إحداهما في عام 2000 والأخرى في عام 2001، بيد أن اللجنّتين كانتا مشوبتين بالمثلاب. ونتيجة لذلك فإنه لم يتم الاتفاق حتى الآن على مجموع عدد الأشخاص المفقودين أو المختفين، ناهيك عن عدم توفر قائمة بأسمائهم.

لقد افتقرت لجنة عام 2000 إلى الاستقلالية، إذ كان أعضاؤها من أفراد قوات الأمن فقط. وتلقت حالات على مدى ستة أشهر، وأعلنت في تقرير مكون من صفحتين أن ثمة 2,046 حالة من «المفقودين» وأن أيّاً منهم لم يكن على قيد

الحياة. ونصحت عائلاتهم بإعلان وفاة أقربائهم المفقودين، وهو خيار ممكن بموجب القانون رقم 434 الصادر في مايو/أيار 1995. ومع أن مثل هذا الإعلان يساعد العائلات على السير في الإجراءات القانونية، فإنه لم يُقدّم أي دليل على وقوع الوفيات. وبالنتيجة، فإن معظم العائلات لم تعلن وفاة أحبائهم المفقودين.

ويبدو أن أعضاء لجنة عام 2001 كانوا أكثر استقلالية، ولكن صلاحيات اللجنة اقتصرت على التحقيق في الحالات التي كانت تتوفر فيها أدلة على أن الأشخاص ربما يكونون على قيد الحياة. وقد عملت اللجنة لمدة 18 شهراً ونظرت في نحو 900 حالة، ولكنها لم تصدر أي تقرير بهذا الشأن.

في عام 2005 أنشئت لجنة رسمية لبنانية - سورية مشتركة للنظر بشكل أساسي في حالات الأشخاص اللبنانيين الذين ورد أنهم قُعدوا في سوريا. وعقدت اللجنة ما لا يقل عن 30 اجتماعاً، ولكن لم يُعلن على الملأ سوى جزء قليل من عملها، وثمة شكوك كبيرة تكتنف فعالية اللجنة.

وفي الوقت الذي لم تجنّ عائلات المفقودين فائدة تُذكر من هذه المبادرات، فإن الأشخاص المسؤولين



«في 2 أغسطس/أب 1976»، قال قاسم العينة، وهو يرفع صورة تحمل ذكرى ذلك التاريخ المصيري: «كانت شقيقتي زهرة وابنها راتب كريم العينة، من بين أشخاص عديدين أرغموا على عبور بيروت عقب المجزرة وعمليات الطرد من تل الزعتر. كانت المدينة في حالة حرب. وأثناء سيرهم باتجاه صبرا، حيث نحن الآن، تم توقيفهم عند نقطة تفتيش تابعة للأحرار بالقرب من المتحف. وقد تم انتقاء راتب وآخرين لأنهم فلسطينيون شباب؛ فقد كان راتب في السابعة عشرة من العمر. واقتيدوا بعيداً عنا، ولم نسمع أخبارهم من ذلك الحين. وفي ذلك الوقت كانت القوات اللبنانية قريبة من سوريا، فذهبت شقيقتي إلى دمشق لتسأل عنه، ولكنها لم تسمع أية أخبار بشأنه. إن عدم معرفتك بأن شخصاً ما قد قُتل أمر أصعب بكثير. إن أملي ضعيف للغاية.»

وضربت الأماسة عائلته مرة أخرى بعد ست سنوات:

«ففي ديسمبر/كانون الأول 1982، فقدت شقيقتي وابنتها. كانت شقيقتي نهى في أواخر الأربعينيات من العمر. وكانت ابنتها كفاح في الرابعة عشرة. وقد عاشتا في الناعمة [جنوب بيروت]، وكانتا تؤيدان المقاومة الفلسطينية. كان زوجها يعمل في السعودية. وناث يوم جاء أفراد من الكنائس واقتادوهما من المنزل. هذا ما قاله لنا الجيران. ولا نعرف شيئاً آخر عنهما. وقد سألنا عنهما عن طريق المعارف والأصدقاء وأصدقاء الأصدقاء، ولكننا لم نكتشف شيئاً.»



© Amnesty International

© Amnesty International

في أبريل/نيسان 2005، أقامت المنظمة غير الحكومية «سوليد»، بالتعاون مع الأقرباء الذين فقدوا خلال الحرب الأهلية، مخيماً لحملتهم في وسط العاصمة بيروت. وواظبوا على وجودهم المستمر في المخيم لضمان أن بحثهم الطويل من أجل الحقيقة والعدالة لا يطويه النسيان.

عن عمليات القتل والاختفاء ظلوا يتمتعون بالحصانة والإفلات من العقاب على جرائمهم. وبالفعل، فموجب قانون العفو رقم 91/84 لعام 1991 أعلن عفو عام عن جميع الجرائم السياسية، ومنها عمليات الاختطاف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة إبان الحرب الأهلية، بينما ظل القانون صامتاً حيال الضحايا وعائلاتهم.

ولم تُجر كل من إسرائيل وسوريا تحقيقات كافية في عمليات الاختطاف أو القتل التي كانت قواتهما مسؤولة عنها، بحسب ما زُعم. وبالمثل، وباستثناء قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في عام 2005 والهجمات المرتبطة بها، فإن المجتمع الدولي لم يُظهر أي اهتمام بفتح تحقيقات على المستوى الدولي.



ناديا أديب تقف أمام ملصق يُظهر شقيقها الراحلة أوديت سالم، وهي مناضلة قيادية في أوساط عائلات المفقودين، وإلى أعلى اليمين يظهر ابنا أوديت المفقودان. وقد وقع لأوديت حادثٌ مأساوي أودى بحياتها، إذ دهستها سيارة في 16 مايو/أيار 2009 بالقرب من الخيمة المقامة في وسط بيروت.

وما فتئت أوديت، على مدى سنوات، تثير قضية ابنها ريتشارد، البالغ من العمر 23 عاماً، وابنتها ماري - كريستين، البالغة من العمر 19 عاماً، اللذين اختُطفَا من قبل الحزب الاشتراكي التقدمي الدرزي بينما كانا يسافران في العاصمة بيروت في 17 سبتمبر/أيلول 1985 مع صهر أوديت جورج سالم. ومن خلال صلات عائلتها، اكتشفت أن الحزب التقدمي الاشتراكي قايض ولديها بأخرين محتجزين لدى حزب الله.

وبعد مرور عدة سنوات، قام رجل أطلق سراحه من أحد سجون سوريا بزيارة إلى خيمة الحملة، وقال إنه متأكد من أنه كان مع ريتشارد في فرع فلسطين في المخابرات العسكرية بالعاصمة السورية دمشق.

ولا تزال ناديا أديب تناضل من أجل الكشف عما حدث لأقربائها المفقودين وغيرهم ممن اختفوا.



2005 أقامت لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين، بالتعاون مع الأقرباء الذين يرفضون السماح بنسيان المفقودين، مخيماً لحملتهم في وسط العاصمة بيروت ضمّ خيمة وملصقات وأدبيات. ومنذ ذلك الوقت، واطب الأقرباء على وجودهم المستمر في ذلك المخيم.

بعد سنوات من النضال الذي قامت به عائلات المفقودين، قالت الحكومة إنها ملتزمة بحل قضية المختفين. وفي خطاب التنصيب في مايو/أيار 2008، قال الرئيس ميشال سليمان إن السلطات ستواصل محاولة «الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين». وفي ديسمبر/كانون الأول 2009، صرح مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، التي انهارت في يناير/كانون الثاني

بصيص أمل

لقد حافظت عائلات المفقودين وغيرها في لبنان على جذوة الذاكرة مشتتة، وعلى المثابرة في حملاتها من أجل الكشف عن الحقيقة. وقد أسفرت مظاهرة نظمها مئات من أقرباء المفقودين في نوفمبر/تشرين الثاني 1982 عن ولادة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان. وهذا ما أضفى على القضية طابعاً وطنياً أثناء الحرب الأهلية وبعدها.

وظهرت فيما بعد منظمات غير حكومية أخرى، منها: لجنة متابعة دعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد، ولجنة دعم اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً. وفي أبريل/نيسان



«قال لي بعض الأشخاص إنهم رأوا شقيقي الأصغر بسام وهو يُنقل في إحدى شاحنات السفارة الكويتية. كان طالباً في الثامنة عشرة من العمر. وقد غصبت عيونهم وتعرضوا للضرب. واقتادوهم بعيداً، لا نعرف إلى أين ولا ماذا حدث لهم. وذات مرة قبل 20 عاماً رأينا في الجريدة صورة شخص يشبهه، فذهبنا إلى طرابلس بحثاً عنه، ولكن ذلك الشخص لم يكن شقيقي ومازلنا نعيش على فسحة الأمل. ومازلت أفكر أنني سأسمع طرقة على الباب وسيدخل شقيقي منه.»

تغريد السمهوري، التي فقد شقيقها خلال مجزرة صبرا وشاتيلا في سبتمبر/أيلول 1982.

لم يعد أبداً



«كانت المرة الأخيرة التي رأيتها فيها ابني في 10 أبريل/نيسان 1976. فقد غادر المنزل لشراء سجائر من دكان قريب - ولكنه لم يعد أبداً. كان طالباً في المدرسة عمره 15 عاماً. وقد بحثنا وسألنا عنه ووضعنا اسمه في كل مكان، ودفعنا نقوداً لبعض الأشخاص كي يساعدونا في العثور عليه. أعتقد في أعماق قلبي أنه بخير، ولكن الله أعلم.»

حليمة جمال، التي تعيش في طرابلس، تتحدث إلى منظمة العفو الدولية وهي تحمل صورة ابنها راشد لداوي، الذي كان في سن المراهقة حينئذ.



2011، بأنه «يتابع بجدية قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا». كما قال إنه سيعمل من أجل «قضايا الاختفاء القسري داخل لبنان وخارجه بغية الكشف عن مصائرهم لتطهير نفوس الناس من أدران ذكريات الحرب وتعزيز المصالحة الوطنية واحترام حق العائلات في المعرفة [و] سينظر في إنشاء هيئة وطنية تتعامل مع مسألة ضحايا الاختفاء القسري من جميع جوانبها». وفي وقت كتابة هذا التقرير، في أواخر مارس/آذار 2011، كان على الحكومة أن تتشكل بعد.

وتعكف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في البرلمان اللبناني، بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني اللبناني،

على صياغة خطة عمل وطنية خاصة بحقوق الإنسان. وتدعو مسودة خطة العمل الحكومية اللبنانية إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإلى إنشاء لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة. ويجري حالياً صياغة قانون يتعلق بالمفقودين.

إننا نرحب بمثل هذه المبادرات، ولكنها لم تُترجم بعد إلى إجراءات حقيقية.

كما تقوم العائلات بتقصي الحقيقة عبر القنوات القانونية. فقد سعت إلى مقاضاة المختطفين في قضيتين منفصلتين. وقد مثل ذلك تحديات خاصة بسبب صعوبة رفع دعاوى بعد مرور سنوات طويلة على ارتكاب الجرائم وبسبب طبيعة

مأساة في خمس صور

«قضيتي طويلة»، قالت عفيفة محمود عبدالله، بطريقة تشبه الاعتذار، مع ابتسامة خفيفة. وبينما كانت واقفة أمام خيمة الحملة في بيروت، أخرجت بحذر خمس صور منسوخة من مغلف كبير. وأبرزت ثلاثاً منها - وهي صور شقيقها جميل وحسان، وشقيقتها لمياء. وأضافت تقول: «لم أكن معهم في اليوم الذي اختفوا فيه في عام 1976، إذ كنت خارج البيت في العمل».

وقد عاشت العائلة في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في تل الزعتر، الذي تم تدميره وتعرض سكانه إلى مجزرة على أيدي مقاتلي ميليشيا الكتائب والأحرار في 12 أغسطس/آب 1976. ومضت عفيفة تقول: «لم أتمكن من العودة كي أحاول العثور عليهم هناك لأن الطرق كانت مغلقة، وإذا أوقفوني، فإنهم سيقتلونني».

وأظهرت عفيفة محمود عبدالله الصورة الرابعة، قائلة: «وهذا ابن عمي أحمد محمد، أحمد عبدالله، الذي كان في الرابعة عشرة من العمر عندما اختفى. لم يكن يحب المدرسة، وكان يتعلم مهارات البناء. وقد انتقلنا فيما بعد إلى الدامور [قرية تقع إلى الجنوب من بيروت]. ثم انتقلنا إلى مكان قريب من جامعة بيروت العربية». ثم أخرجت الصورة الخامسة التي تُظهر أماً وطفلتها، وقالت: «في عام 1982 وقع الغزو الإسرائيلي. لم أكن في البيت حينئذ، وعندما تمكنتُ أنا وإحدى شقيقاتي من العودة إلى البيت، وجدناه محروقاً، ولم نجد والدتي ترفة موسى حسين وشقيقتي جميلة، التي كانت في الثالثة عشرة من العمر». ولا تزال عفيفة لا تعرف مكان وجود والدتها وشقيقتها وشقيقها وابن عمها.

أعدت عفيفة محمود عبدالله الصور إلى المغلف وغادرت الخيمة وهي تعلم أنها ستعود في يوم آخر.



موقع المقبرة الجماعية لمئات الأشخاص من ضحايا المجزرة التي وقعت ضد الفلسطينيين وغيرهم في مخيم صبرا وشاتيلا في سبتمبر/أيلول 1982 على أيدي ميليشيا الكتائب بدعم من القوات المسلحة الإسرائيلية. والصورة الداخلية هي الصورة إلى أقصى اليسار خلف شاهد القبر، التي التقطت بعد وقوع المجزرة بوقت قصير، وتظهر الأقارب وهم يبحثون بين الجثث عن أحبّتهم المفقودين.

المنشورين بأكملهما إلى المحكمة. وقد سُلمت وثيقتان قصيرتان إلى المحكمة، ومنها إلى العائلات. ولا تزال القضية والمناقشات الجارية حتى الآن. ويأمل أن تعطي الحكومة القادمة قضية المفقودين أولوية، وأن تتخذ خطوات ملموسة للكشف عن مصير وأماكن وجود الآلاف من الأشخاص المفقودين.

الجرائم، التي ارتُكبت معظمها في ظروف غامضة ولم تترك خلفها أية أدلة، وبالذات جثث الضحايا.

وأحرز بعض النجاح في تفسيرين قضائيين، أحدهما نهائي والآخر مؤقت، حيث وجد أنه ينبغي استثناء عمليات الاختفاء القسري - بموجب القانون الدولي - من قانون العفو لعام 1991، لأنها تشكل «جرائم مستمرة».

كما رفعت بعض العائلات، ممثلة بمنظمتين محليتين غير حكوميتين، دعوى قضائية طلبت فيها تحديد وحماية مواقع ثلاث مقابر جماعية نُكرت في ملخص النتائج التي توصلت إليها لجنة عام 2000. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2009، أمر أحد القضاة مجلس الوزراء بتسليم تقرير اللجنة والنتائج غير

من بين حالات الأشخاص المفقودين التي لها ارتباطات دولية مؤكدة، حالة الإمام موسى الصدر، وهو رجل دين لبناني من مواليد إيران، كان قد اختفى مع اثنين من مرافقيه بعد نهبه إلى ليبيا في عام 1978 لمقابلة العقيد معمر القذافي. وكان الصدر مدافعاً بارزاً عن السكان الشيعة في لبنان ومؤسساً لحركة أمل.

كما فقد أربعة إيرانيين - دبلوماسيان وسائق في السفارة وصحفي - منذ اختطافهم في عام 1982 في شمال لبنان، على أيدي القوات اللبنانية على ما يبدو. وتشير أبناء متضاربة إلى أنهم إما أن يكونوا قد قتلوا هناك أو ربما قد نُقلوا إلى إسرائيل.

ولا يزال أشخاص إسرائيليون ولبنانيون مفقودين على الرغم من عملية تبادل الرفات والسجناء بين حزب الله وإسرائيل في عام 2008. ومن بين هؤلاء دلال المغربي، وهي فتاة فلسطينية - لبنانية كانت في سن المراهقة، ويحيى سكاف، وهو رجل لبناني اشترك في غارة على إسرائيل؛ والطيار الإسرائيلي رون أران، الذي أسقطت طائرته خلال غارة جوية فوق لبنان في عام 1986، والذي قيل إنه احتُجز لدى حركة أمل، وربما وقع في قبضة الإيرانيين.

وقد أظهرت السلطات اللبنانية تصميماً على الكشف عن اختفاء الإمام موسى الصدر ورفاقه عما أبدته لغيره من المختفين. فعلى سبيل المثال، صدرت مذكرات اعتقال بحق معمر القذافي وغيره من الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في قضية اختفاء الإمام موسى الصدر، كما صدرت احتجاجات ضد ليبيا بهذا الخصوص.



تحليل الحمض النووي

في السنوات الأخيرة، شهدت القدرة على التعرف على الرفات البشرية ثورة كبيرة باكتشاف تحليل الحمض النووي، الذي طُبِقَ على نطاق واسع في كل من الأرجنتين ويوغسلافيا السابقة. وعلى الرغم من أهمية القضايا القانونية والأخلاقية والمالية وغيرها من القضايا ذات الصلة، فإن الحقيقة الأكيدة هي أن ثمة إمكانية الآن للتعرف على رفات الإنسان، مما يتيح للعائلات إمكانية معرفة مصير أحبائها المفقودين. ولعل ما ينقص لبنان هو الإرادة السياسية للقيام بذلك فيما يتعلق بألاف الأشخاص المفقودين.

ولا يزال تحليل الحمض النووي في لبنان يحرز تقدماً. فقد استُخدم للتعرف على 13 جثة من

يستمر البناء بشكل جامح بعد الحرب بدون اتخاذ أية تدابير للتعرف على الرفات البشرية واكتشافها، بما في ذلك في هذا الموقع القريب من مخيم شاتيلا في بيروت.



تحدثت وضحة السبيق إلى منظمة العفو الدولية بشأن اختفاء اثنين من أبنائها في مجزرة صبرا وشاتيلا التي وقعت في الفترة 16-18 سبتمبر/أيلول 1982.

«في حوالي الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الموافق 17 سبتمبر/أيلول، أبلغنا بأنه يتعين علينا جميعاً الذهاب حاملين بطاقات هوياتنا إلى القوات الإسرائيلية، التي كانت متمركزة بجانب السفارة الكويتية. وكانت القوات اللبنانية معها. وقد أرسلوا ولدَي محمد القاضي، وهو عامل يبلغ من العمر 19 عاماً، وعلبي القاضي، وهو طالب عمره 15 سنة، إلى المدينة الرياضية [على بعد كيلومتر واحد] التي أصبحت مقر القيادة المشتركة للقوات الإسرائيلية والقوات اللبنانية. وقد تمكنت مع نساء أخريات من الفرار.

«وفي الوقت الذي استمرت فيه المجزرة، قضينا تلك الليلة في مبنى مدمر بالقرب من تقاطع الكولا. وفي الصباح ذهبنا إلى المدينة الرياضية وسألنا عن أبنائنا، ولكنهم طردونا، ولم نسمع أية أخبار عنهم - لم نسمع سوى أخبار المجزرة. وسمح لنا الصليب الأحمر والدفاع المدني برؤية العديد من الجثث، وقد مشينا بين الجثث، ولكنني لم أستطع رؤية ولدَي. لقد كان المشهد رهيباً. لا أحد يعلم ما حدث لهم... رجوتُ الله أن يكونوا على قيد الحياة، ولكنني لم أكن أعرف ما إذا كانوا أحياء أم أمواتاً. إنني لا أزال أفكر بهم.»



النووي من جثة أوديت سالم، وهي امرأة قيادية في حملة العائلات من أجل المفقودين، بعد وفاتها في عام 2009 (انظر الصفحة 7) على أمل أن يصبح بالإمكان دفن طفلها بجانبها ذات يوم.

بيد أنه عندما تمكّن خبراء بريطانيون في الطب الشرعي في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 من التعرف على رفات الصحفي البريطاني أليك كوليت، الذي كان قد اختطف في عام 1985 وقُتل على أيدي جماعة «أبو نضال» الفلسطينية المسلحة، عُثر على رفات بشرية أخرى كانت في الموقع نفسه، ولكنها أعيدت إلى الأرض لأنه لم تكن هناك سياسة لاستخراجها للتعرف على أصحابها.

أصل 24 جثة لجنود في الجيش اللبناني عُثر عليها في مجمع وزارة الدفاع في البرزة عام 2005، وللتعرف على رفات نحو 200 لبناني ومن جنسيات عربية سلمتها إسرائيل، إلى جانب خمسة سجناء، في عملية تبادل مع حزب الله في عام 2008 مقابل رفات جنديين إسرائيليين.

كما يُستخدم هذا التحليل للتعرف على رفات أشخاص سقطوا في الصدمات التي اندلعت بين الجيش اللبناني وجماعة فتح الإسلام المسلحة في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في الشمال.

وعلاوة على ذلك، فقد حدث تطور مهم، وهو أن قوات الأمن وافقت على أخذ عينة من الحمض

